التقديم والتأخير[1]

الأصل في الجملة الفعليّة تقديمُ المسند "= المحكوم به" وهو الفعل، ويُلْحَقُ به مَا يعمل عمل الفعل، وتأخير المسند إليه"= المحكوم عليه" وهو الفاعل أو ما يَنُوب منابه، ثم تأتي متعلقات الفعل أو ما يعمل عمله.

وأنّ الأصل في الجملة الاسميّة تقديم المسند إليه "= المحكوم عليه" وهو المبتدأ وما يتصل به، وتأخير المسند "= المحكوم به" وهو الخبر وما يتّصل به، وبعد ذلك تأتي متعلقات الخبر المماثلة لمتعلقات الفعل، إذا كان الخبر ممّا يعلم عمل الفعل، أو جملة مصدّرة بفعل.

أهم الدواعي والأغراض البلاغية التي توجب التقديم والتأخير في الكلام هي:

1. **التشويق إلى المتأخر إذا كان المتقدم مشعرا بغرابة:** نحو قول الشاعر:

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها * شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر**

فهنا قدم المسند إليه وهو «ثلاثة» واتصف بصفة غريبة تشوق النفس إلى الخبر المتأخر، وهي «تشرق الدنيا ببهجتها»، فإشراق الدنيا أمر يشوق النفس إلى أن تعرف هذه الأشياء الثلاثة التي جعلت الدنيا بحسنها تتألق وتضيء. فإذا عرفت النفس ذلك تمكن الخبر المتأخر فيها واستقر.

2. **تعجيل المسرة أو المساءة للتفاؤل أو التطير:**

فالتعجيل بالمسرة نحو: الجائزة الأولى في المسابقة كانت من نصيبك. ونحو: براءة المتهم حكم بها القاضي.

والتعجيل بالمساءة نحو: الفشل أصيب به العدو، والخسائر في جيشه كبيرة، ونيران الأسلحة المختلفة تطارد فلوله في كل مكان.

3. **كون المتقدم محط الإنكار والتعجب:** نحو قوله تعالى: ﴿ **راغبٌ أنْتَ عَنْ آلهَتِي يا إبْراهيمُ** ؟﴾ فإنما قدم خبر المبتدأ عليه في قوله أَراغِبٌ أَنْتَ ولم يقل «أأنت راغب» وذلك لأهمية المتقدم وشدة العناية به، وفي ذلك ضرب من التعجب والإنكار لرغبة إبراهيم عن آلهته، وأن آلهته لا ينبغي أن يرغب عنها.

4. **النص على عموم السلب أو سلب العموم:**

[1] علم المعاني، عبد العزيز عتيق (ت 1396 ه)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط1، 1430 ه - 2009 م، مبحث مقتبس بالكامل.

فالنص على عموم السلب يعني شمول النفي لكل فرد من أفراد المسند إليه، ويكون عادة بتقديم أداة من أدوات العموم على أداة نفي نحو: **كل قوي لا يهزم**.

ففي هذا المثال أداة عموم هي «كل» مقدمة على أداة نفي هي «لا»، والكلام هنا يفيد شمول السلب أو النفي لكل فرد من أفراد المسند إليه المتقدم، إذ المعنى: «لا يهزم أحد أو أي فرد من الأقوياء»، والسبب في إفادة الكلام شمول النفي هنا أن أداة العموم بهذا الوضع تكون المتسلطة على النفي، العاملة فيه بكليتها، وذلك يقتضي عموم النفي وشموله، ومن أمثلة ذلك أيضا: **من يظلم الناس لا يفلح**.

والنص على سلب العموم يكون عادة بتأخير أداة العموم عن أداة النفي. والنفي في سلب العموم أو نفي الشمول ليس عاما شاملا لكل الأفراد، بل يفيد ثبوت الحكم لبعض الأفراد ونفيه عن البعض الآخر، كقول المتنبي:

ما كل ما يتمنى المرء يدركه * تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن**

5. **تقوية الحكم وتقريره:** وذلك كقولك عن شخص كريم: «**هو يعطي الجزيل**»، فأنت لا تريد أن غيره لا يعطي الجزيل، ولا أن تعرض بإنسان آخر يعطي القليل، ولكن تريد أن تقرر في ذهن السامع وتحقق أنه يفعل إعطاء الجزيل. فتقديم المسند إليه «هو» وتكريره في الضمير المستتر في «يعطي» أدى إلى تقوية الحكم وتقريره.
6. **التخصيص:** وهذا يعني أن المسند إليه قد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي بشرط أن يكون مسبوقا بحرف نفي نحو: ما أنا قلت هذا، أي: لم أقله ولكنه مقول غيري. فأنت في هذا المثال تنفي وقوع المقول منك، ولكنك لا تنفي وقوعه من غيرك. ولهذا لا يصح: ما أنا قلت هذا ولا غيري. فتقديم المسند إليه «أنا» أفاد نفي الفعل عنك وثبوته لغيرك، ومن ذلك قول الشاعر:

ومن هذا القبيل قوله تعالى في خمر أهل الجنة: ﴿ **لا فيها غَوْلٌ**﴾، فالغول مقصور على اتصافه بعدم حصوله في خمر الجنة ولكنه يوجد في خمور الدنيا. فتقديم المسند «فيها» يقتضي تفضيل المنفي عنه وهو خمر الجنة على غيرها من خمور الدنيا، أي ليس فيها ما في غيرها من الغول الذي يغتال العقول ويسبب دوار الرأس وثقل الأعضاء.

7. **التنبيه على أن المتقدم خبر لا نعت:** وذلك خاص بتقديم الخبر المسند على المبتدأ المسند إليه، نحو قوله تعالى: ﴿**وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ**﴾ فالشاهد هنا هو في قوله: «ولكم مستقر» فلو قال «ومستقر لكم» لتوهم ابتداء أن «لكم» نعت وأن خبر

المبتدأ سيذكر فيما بعد، وذلك لأن حاجة النكرة إلى النعت أشد من حاجتها إلى الخبر. ولذلك تعين تقديم المسند للتنبيه على أنه خبر لا نعت.

تقديم متعلقات الفعل عليه:

- **فمن تقديم المفعول على الفعل:** قولك: «محمدا أكرمت» والأصل «أكرمت محمدا»، فإن في قولك بالتقديم «محمدا أكرمت» تخصيصا لمحمد بالكرم دون غيره، وذلك بخلاف قولك «أكرمت محمدا»، لأنك إذا قدمت الفعل كنت بالخيار في إيقاع الكرم على أي مفعول شئت، بأن تقول:

أكرمت خالدا أو عليا أو غيرهما، فتقديم المفعول على الفعل هنا قصد به اختصاصه به، أي اختصاص محمد دون غيره بالإكرام.

- **ومن تقديم الجار والمجرور على الفعل:** قوله تعالى: ﴿وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ فإن تقديم الجار والمجرور دل على أن مرجع الأمور ليس إلا لله وحده، على حين لو وردت الآية من غير تقديم وقيل: «ترجع الأمور إلى الله» لاحتمل إيقاع مرجع الأمور إلى غير الله وهذا محال.

- **ومن تقديم الحال على الفعل:** كقولك: «مبكرا خرجت إلى عملي»، تخصيصا لحالة التبكير بالخروج دون غيرها من الحالات، وذلك بخلاف قولك: «خرجت إلى عملي مبكرا» لأنك في تقديمك الفعل تكون بالخيار في إيقاعه مقيدا بأي حالة شئت، بأن تقول: خرجت إلى عملي متأخرا أو مسرعا أو مسرورا أو غير ذلك. وكذلك يجري الأمر في بقية متعلقات الفعل.

وقد يكون التقديم لغرض البلاغي مراعاة لنظم الكلام أيضا، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ ويرى الزمخشري أن التقديم في هذا الموضوع قصد به الاختصاص، ولكن ابن الأثير يرى أن المفعول لم يقدم على الفعل للاختصاص وإنما قدم لمكان نظم الكلام، لأنه لو قال: «نعبدك ونستعينك» لم يكن له ما لقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾. ألا ترى أنه تقدم قوله تعالى: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ، فجاء بعد ذلك قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، وذلك لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون. ولو قال: «نعبدك ونستعينك» لذهبت تلك الطلاوة وزال ذلك الحسن، وهذا غير خاف على أحد من الناس فضلا عن أرباب علم البيان.